أبقى اسحق شامير، في حكومته، شخصاً نعته بالمتعاون مع أخطر اعداء اسرائيل، بينما بيرس ورابين اللذان يدركان جيداً ان أي تقدّم في المسيرة السياسية مشروط بالتنسيق المباشر، أو غير المباشر، مع م.ت.ف. قد ساهما، مجدداً، في تقوية القيود المعادية للشعب الفلسطيني التي تضعها حكومة الشلل القومي» (**عل همشمار**، ٣/١/١٩٩٠).

كذلك، وصف عضو الكنيست، امنون روبنتشاين (شينوي)، تسوية ازمة الاقالة بأنها «تسوية عفنة وغير محترمة للاطراف كافة، داعياً حزب العمل الى القول علناً: انه لا يوجد أي احتمال للسلام دون التفاهم مع م.ت.ف. والاستقالة من الحكومة» (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠).

وفي السياق ذاته، قال عضو الكنيست، دادي تسوكر (راتس): «لقد اظهرت القضية حكومة شامير - رابين بكامل قبحها». ورحّب تسوكر ببقاء الوزير وايزمان في الحكومة، لأنه «في هذا المسار حدث تطوّر هام، وفقاً له يتواجد في حكومة اسرائيل وزراء اجروا اتصالات مع م.ت.ف.». وأضاف: ان «محاولة رئيس الحكومة لنسف المسيرة السياسية لم تنجح، على غرار عدم نجاح محاولة شامير ورابين للتهرب من المفاوضات المباشرة مع م.ت.ف.» (**المصدر نفسه وعل همشمار**، ٣/١/١٩٩٠).

امّا كتلة حداش، فقد رأت ان التسوية التي تمّت تعزّز خطوات العرقلة التي يقوم بها شامير وحكومته تجاه مسيرة السلام، وتراكم العوائق الاضافية امام التفاهم مع الشعب الفلسطيني. لقد كشفت التسوية عن استمرار المعراخ في التذيّل وراء سياسة الليكود (**عل همشمار**، ٣/١/١٩٩٠).

امّا القائمة التقدمية، فقد رأت ان القضية اعطت الشرعية للاتصالات بـ م.ت.ف. وان محاولة شامير لايقاف المسار ذهبت هباء (**المصدر نفسه**).

شاركها هذا الرأي وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون (ليكود)، ولكن من منطلق آخر. فقد صرّح، بعد اجتماع وزراء القيود، قائلاً: «لقد شاهدنا امراً خطيراً، هو عدم قدرة شامير على الصمود أمام الضغط... لقد شقّت الطريق امام الاتصالات بـ م.ت.ف. بمجرّد بقاء وايزمان في الحكومة... لقد شاهدنا نموذجاً للاسلوب الخاطىء المعمول به لاتخاذ القرارات» (**المصدر نفسه**، ٥/١/١٩٩٠).

كذلك خرج نائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان عن صمته؛ اذ قال: «لسنا شركاء في تلك التسوية التعيسة، التي بدأت بمسرحية وانتهت بفضيحة... هذا ما يحدث لليكود عندما لا يشارك جزء من قيادته في المعلومات والقرارات» (**المصدر نفسه**).

اهداف شامير

لقد أراد شامير تحقيق اهداف عدة جرّاء تفجيره ازمة وايزمان، في مقدّمها هدفه المتعلق بالتخلّص من مبادرته السياسية بشكل خاص، ومن المسيرة السياسية، بشكل عام، المرتبطة بمستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة وبدور م.ت.ف. المتوقّع في المفاوضات المرتقبة.

لقد فجّر شامير الازمة، «وربما اصبح من السهل عليه، الآن، ان ينام وان ينوّم معه المسار السياسي. شامير غاضب على وايزمان، ليس بسبب مصافحته م.ت.ف. في جنيف، وانما بسبب خشيته من ان تفكر قيادة م.ت.ف. بجدية في الدخول في مسار المفاوضات. وان نصائح وايزمان [للمنظمة] تهدد بسلب أمل شامير الكبير في ان تحبط م.ت.ف. المسار السياسي. وحول هذا الامر، يصعب على شامير التسامح» (**المصدر نفسه**).

وفي الاطار عينه، قال شامير، في حديث مع شخصيات رفيعة المستوى في الليكود: «ينبغي علينا السير ونحن مرفوعي الرأس. لقد أوقفنا اللعبة الخطرة مع م.ت.ف.». فالحكومة، على حدّ قوله، «مستمرة بالعمل بقيادتنا. فحكومة بدوننا سوف تدخل، على الفور، في مفاوضات مع م.ت.ف. ويجب علينا الحؤول دون ذلك، من اجل مستقبل اسرائيل» (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠).

ويسود الاعتقاد لدى البعض في اسرائيل، بالنسبة الى تفجير أزمة اقالة وايزمان، ان توقيتها يعود الى زيارة وايزمان الى الاتحاد السوفياتي. وعلى حدّ قول بعض المصادر الاسرائيلية، فان السوفيات كانوا اعدّوا برنامجاً لوايزمان، بحيث يتضمّن لقاء مع عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود